

المحذور التاريخية للأزمة الكويتية العراقية

أ. د. جمال زكريا قاسم*

من المعروف أن الحدود السياسية بين البلدان العربية قد خططت في العهد الاستعماري وتكرست تلك الحدود حين استقلت الدول العربية داخل الكيانات الإقليمية التي رسمت لها. وإذا كان دعاة الوحدة العربية يرون ضرورة تصحيح الخريطة العربية إلا أن ذلك لا يعني استخدام أسلوب القوة وإنما من الممكن أن تتطور الأمور تطوراً سلمياً باثارة الوعي بين الشعوب العربية وتأكيد المصالح المشتركة فيما بينها.

ولا شك أن التاريخ يمكن أن يستخدم استخداماً إيجابياً من أجل تحقيق تلك الغاية بدلاً من إساءة استخدامه من أجل تدعيم المطالب الإقليمية أو تحقيق نظريات تتنافى مع حرية الشعوب وتتعارض مع واقعية النظام الدولي. وحتى إذا افترضنا جدلاً أن هناك دولة من الدول تملك من الأسانيد التاريخية ما يمكنها أن تؤكد دعاوها في ضم دولة أخرى إليها فلا يمكن اتخاذ تلك الدعاوي مبرراً لانتهاك السيادة الإقليمية لدولة لحساب دولة أخرى.

وسوف نقصر في هذه الورقة على تتبع جذور الأزمة بين الكويت والعراق في العصور الحديثة دون أن نتوغل إلى أبعد من ذلك على غرار ما صدر أخيراً من مؤلفات في العراق عن الحقوق التاريخية للعراق على الكويت في العصور القديمة أو في العصور الإسلامية، وذلك لسبب بسيط وهو أنه لم يكن للكويت أو حتى للعراق نفسه كياناً خاصاً في تلك الحقب التاريخية البعيدة.

وقد يكون من المناسب أن نتخذ من العهد العثماني بداية لجذور الأزمة بين الكويت والعراق وبصدد ذلك يمكن أن نفرق بين مرحلتين رئيسيتين من حيث علاقة الدولة العثمانية بالكويت.

* أستاذ التاريخ الحديث ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب/ جامعة عين شمس.

المرحلة الأولى : وتمتد منذ نشأة إمارة الكويت في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتميز تلك المرحلة بنجاح الكويت رغم اعترافها بالسيادة العثمانية أن تحقق لنفسها كيانا خاصا . ويمكن الاستدلال على ذلك من حادثتين بارزتين : إحداهما رفض شيخ الكويت تسليم متسلم البصرة ومن معه الى السلطات العثمانية وكانوا قد التجئوا اليه بعد فشل ثورتهم ضد الوالي العثماني في بغداد ١٧٨٩ ، وثانيهما انتقال وكالة البصرة التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية إلى الكويت خلال احتلال الفرس للبصرة بين عامي ١٧٧٦ و ١٧٧٩ وللمرة الثانية على أثر خلاف نشب بين مسؤولي الوكالة والوالي العثماني في بغداد ١٧٩١ - ١٧٩٣ .

المرحلة الثانية : من مراحل علاقة الدول العثمانية بالكويت فتمتد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتميز تلك المرحلة بالتطور الذي حدث في سياسة الدولة العثمانية من حيث محاولتها تشديد قبضة يدها على الكويت وعلى غيرها من مناطق الخليج العربي الأخرى وقد ارتبطت تلك الجهود بوصول مدحت باشا الى ولاية بغداد ١٨٦٩ / ١٨٧٢ الذي بادر باعلان الكويت قضاءا عثمانيا تابعا للبصرة في عام ١٨٧٠ وأجرى بعض التنظيمات الخاصة بوضعية ذلك القضاء من حيث رفع الراية العثمانية ومنح شيخه لقب قائمقام على أن تلك التنظيمات قد أقرت من ناحية أخرى الكيان الخاص للكويت من حيث تمتعها باستقلال ذاتي وعدم دفع رسوم للدولة ، بل وتقاضى شيوخ الكويت رواتب سنوية من خزانة البصرة مع التأكيد على توارث الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة كما يلاحظ أيضا أنه على الرغم من أن شيخ الكويت قد منح لقب القائمقام إلا أنه لم يثبت استخدام هذا اللقب في الكويت من الناحية العملية . ومع تلك الخصوصيات التي انفردت بها الكويت إلا أن اعلانها قضاءا عثمانيا تابعا للبصرة وفرض السيادة العثمانية عليها قد ترك أساسا ارتكزت عليه الدولة العثمانية كما ارتكز عليه العراق فيما بعد باعتباره وريثا للدولة العثمانية في تلك الجهات للمطالبة بالكويت .

ومع نهاية القرن التاسع والسنوات الأولى من القرن العشرين أخذت الكويت تتعرض لمنافسات دولية شديدة خاصة من قبل بريطانيا وألمانيا التي كانت تعمل على أن تتخذ من الكويت نهاية لخط سكة حديد بغداد ، ولذلك كان من الطبيعي أن تندفع إنجلترا لادخال الكويت في دائرة نفوذها . ولما كانت الحكومة البريطانية غير مستعدة لاثارة مشكلات مع الدولة العثمانية وقت تصاعد تيار حركة الجامعة الاسلامية لذلك توصلت الى صيغة تعهد سري وقعه شيخ الكويت في عام ١٨٩٩ وفيه ألزم نفسه وورثته وخلفائه من بعده بالألا يتنازل ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يعطي لتملك أو لأي غرض آخر أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعيا

دولة أخرى وكذلك لا يستقبل وكبلا أو ممثلا من جانب دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية .

وعلى الرغم من أن هذا التعهد لم يشر إلى وضعية السيادة العثمانية على الكويت فانه كان يلغىها من الناحية الفعلية إذ أصبح لا ينبغي لشيخ الكويت بموجب ذلك التعهد أن يستقبل معوثا أو يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته حتى للدولة العثمانية نفسها دون موافقة الحكومة البريطانية .

وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك الوضع الجديد إلى تأزم العلاقات بين الكويت وبريطانيا من ناحية وبين الدولة العثمانية ومن ورائها ألمانيا من ناحية أخرى حين رفض شيخ الكويت استقبال بعثة ألمانية وصلت إلى الكويت في عام ١٩٠٠ للمفاوضة على شراء قطعة أرض من الكويت لجعلها نهاية لخط سكة حديد بغداد . وعلى أثر اتجاه الدولة العثمانية لارسال حملة عسكرية إلى الكويت لاقضاء حاكمها بادرت بريطانيا بكشف علاقتها السرية بشيخ الكويت في عام ١٩٠١ ، على حين عمدت الدولة العثمانية على أثر وقوع تلك الأزمة الى تقليص حدود الكويت الشمالية في عام ١٩٠٢ وكانت هذه هي المرة الأولى التي تثار فيها مشكلة الحدود بين الكويت وولاية البصرة ، كما أخذت علاقة الكويت بالدولة العثمانية منذ ذلك الوقت بعدا جديدا فبعد أن كانت تتركز في الماضي على وضعية الإمارة من حيث مدى تبعيتها للسيادة العثمانية تحولت الى تحديد الوضعية الاقليمية للكويت بحدود معينة . وقد ظلت مشكلات الحدود بين الكويت وولاية البصرة تثير جدلا شديدا بين بريطانيا والدولة العثمانية حتى تم توقيع الاتفاق الانجليزي العثماني في يولييه ١٩١٣ وفيه اعترفت الدولة العثمانية بكيان خاص للكويت رغم تبعيتها للسيادة العثمانية واقرار حدودها مع ولاية البصرة ، بحيث خرجت أم قصر وسفوان من تبعيتها للكويت مقابل ضم الكويت لجزيرتي وربة وبوبيان وما جاورها من جزر . وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يصادق عليه بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى فان ما جاء به من بنود خاصة بحدود الكويت مع ولاية البصرة قد اتخذت أساسا فيما بعد لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق .

واعتمادا على الحماية البريطانية اتخذت الكويت موقفا مناوئا للدولة العثمانية حتى أن الشيخ مبارك بن الصباح حاكم الكويت (١٨٩٦ - ١٩١٥) شارك بنفسه في تأييد الحركات العربية المناوئة لحكم الاتحادين في البصرة ، كما استجاب الى الحكومة البريطانية بمقتضى التبليغ الذي وجه إليه في نوفمبر ١٩١٤ على أثر اعلان الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا بأن يبادر باحتلال أم قصر وسفوان وبوبيان ، ويمنع بالتعاون مع غيره من الشيوخ المرتبطين بعلاقات تعاهدية مع

الحكومة البريطانية على منع الامدادات العثمانية من الوصول الى البصرة حتى وصول القوات البريطانية . وتضمن التبليغ حمايته من أية آثار تترتب على ما يقوم به من أعمال . وبذلك وقفت الكويت الى جانب بريطانيا على عكس العراق الذي دارت فيه أعنف المعارك بين بريطانيا والدولة العثمانية ثم طبق فيه نظام الانتداب بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب بينما ظلت الكويت تحت الحماية البريطانية .

وبتنازل الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة سيفر ١٩٣٠ عن البلاد العربية التابعة لها بما في ذلك الكويت وتأكيد ذلك التنازل من قبل الجمهورية التركية بمقتضى المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، أصبح لا يعتمد من وجهة نظر القانون الدولي بدعاوي العراق بالسيادة على الكويت أو ادعائه بأنه وريث للدولة العثمانية في مناطق قد تنازلت عنها بالفعل .

وقد اقتضى زوال السيادة العثمانية وقيام الحكم الوطني في العراق واستقلاله في عام ١٩٣٢ ، اعادة تخطيط الحدود بينه وبين الكويت وتم ذلك بالفعل استنادا لاتفاق الانجليزي العثماني ١٩١٣ السابق الاشارة إليه ، ورغم ذلك فلم تلبث أن أثبرت الأزمات بين البلدين كما تباينت سياسة العراق تجاه الكويت بين الدعوة إلى الوحدة أو الاتحاد أو ضمها إليه . وقد لقيت فكرة الاتحاد أو الوحدة مع العراق استجابة لدى بعض الشباب الكويتي كما تحمس لها كثير من أعضاء المجلس التشريعي الذي تأسس في الكويت في عام ١٩٣٨ ، الذين نظروا إلى العراق باعتباره جارا قويا مستقلا ومن ثم أيدوا المطالب القومية التي كان يطلقها الملك غازي ١٩٣٢ - ١٩٣٩ من إذاعته الخاصة بقصر الزهور، بيد أن هذا الاتجاه القومي لم يلبث أن تحول في العراق إلى فكرة ضم الكويت وكان ذلك في تقديرنا نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن ابرازها على النحو التالي :

أولاً: تفاقم مشكلات الحدود بين الكويت والعراق ، ولما كانت تلك الحدود لا يعترضها فواصل طبيعية أو بشرية فقد ساعد ذلك على تجارة الأسلحة والتهرب وهي أمور عدها العراق اضرازا بمصالحه الأمنية والاقتصادية .

ثانياً : اكتشاف حقل البرقان في عام ١٩٣٨ وهو من أضخم حقول النفط في الكويت مما دفع العراق إلى التحول بفكرته إلى ضم الكويت على أمل الاستفادة من الثروة النفطية المرتقبة في الكويت .

ثالثاً : حل المجلس التشريعي في الكويت عقب وقوع أزمة بينه وبين الشيخ ولم يكن قد مضى على تشكيله أكثر من ستة أشهر مما كان مبررا للعراق لشن هجومه العنيف على شيخ

الكويت متهمها إياه بالاستبداد والتعسف .

وأخيرا تأثير الأحداث التي وقعت في القارة الأوروبية على السياسة العراقية بعد أن نجح هتلر في تكوين الأئتلاف وضم مقاطعة السودان ويظهر ذلك واضحا في تركيز الدعاية العراقية على الكويت باعتبارها تشكل المقاطعة الجنوبية للعراق . وهناك ما يشير إلى أن الانجليز كانوا وراء حادثة مصرع الملك غازي في عام ١٩٣٩ إثر اكتشافهم لخطّة عراقية كانت تدبر لغزو الكويت عسكريا . وقد أتاح نشوب الحرب العالمية الثانية الفرصة لبريطانيا لتحكم سيطرتها على الكويت كما عززت قواتها العسكرية في العراق خاصة بعد قمعها لحركة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١ .

ولم تلبث فكرة اتحاد الكويت مع العراق أن أخذت تفقد أنصارها في الكويت مع بداية تصدير النفط الكويتي في عام ١٩٤٦ ، ويظهر ذلك واضحا في مقاومة الكويت العنيفة اتجاه نوري السعيد ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي في عام ١٩٥٨ ، ولم يتفدّها من هذا المشروع سوى قيام ثورة تموز في العراق ومقتل نوري السعيد على أثر قيام تلك الثورة في عام ١٩٥٨ .

ومما يسترعى الانتباه أن الحكومة العراقية لم تثر خلال السنوات الثلاث الأولى من بداية الثورة الوضع في الكويت وعلى العكس من ذلك طلبت فتح قنصلية لها هناك كما ساندت الكويت في الانضمام إلى العديد من المنظمات العربية والدولية استكمالاً لشخصيتها ، بينما أن تلك السياسة لم تلبث أن تبدلت فجأة إثر استقلال الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ حين أعلن عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق مثيرا ادعاءات العراق التاريخية على الكويت منذ العهد العثماني كما برر مطالبه بضم الكويت برغبة العراق في إيصال الماء العذب إلى الكويت وتحريرها من المستغلين لمواردها معلنا في الوقت نفسه رفضه مبدأ الاستفتاء في الكويت نظرا لأغلبية العناصر الوافدة من الإيرانيين والهنود والباكستانيين وغيرهم .

وعلى الرغم من أن عبد الكريم قاسم كان يدرك استحالة تنفيذ ادعاءاته فإنه اندفع فيها بهدف صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية التي كان يواجهها وعلى الأخص صراعه مع الأكراد وإن كان هناك من يرى أن بريطانيا كانت من وراء تلك الأزمة حتى تقضي على المعارضة ضد اتفاقية المساعدة التي أبرمتها مع الكويت وأن تتغاضى الكويت عن المطالبة بسحب أرصدها الأسترلينية ثمنا للحماية البريطانية لها .

وقد استمرت تلك الأزمة حتى فبراير ١٩٦٣ في خلالها عرضت المشكلة على مجلس الأمن والجامعة العربية ونشرت الحكومتان العراقية والكويتية مجموعة من الوثائق التي تؤيد وجهة نظر

كل منهما في الوقت الذي سحب فيه العراق بعثاته الدبلوماسية من العواصم العربية والأجنبية التي استقبلت بعثات كويتية دبلوماسية مما وضعه في عزلة عربية ودولية شديدة .

وبقيام ثورة ١٩٦٣ وإنهيار حكم عبد الكريم قاسم بادر النظام البعثي بالاعتراف باستقلال الكويت واتفقت الدولتان على تعزيز التعاون الثقافي والاقتصادي وقدمت الكويت قروضا بلا فوائد للعراق الذي أعرب عن استعداده لتزويد الكويت بحاجتها من مياه شط العرب وإن كانت الكويت لم تسع من جانبها لتحقيق ذلك إذ ظلت تفضل عدم الاعتماد على العراق في مسألة حيوية كهذه .

غير أن انفراج الأزمة بين الكويت والعراق لم يحل دون توتر العلاقات بين الدولتين وحدث ذلك في مناسبتين ارتبطتا بمشكلات الحدود الأولى في أكتوبر ١٩٦٦ حين أرسل العراق قوات عسكرية إلى جزيرتي وربة وبويان احتجاجا على عدم إشراكه في مباحثات الجرف القاري بين الكويت والسعودية وإيران ، ولم تتراجع القوات العراقية إلا بعد أن قدمت الكويت قروضا أخرى للعراق لتمويل بعض مشروعاته التنموية .

أما المناسبة الثانية الخاصة بمشكلات الحدود فقد حدثت في مارس ١٩٧٣ حين أقدمت بعض دوريات الشرطة العراقية على احتلال مركز الصامته التابع للكويت باعتباره مفتاحا لميناء أم قصر العراقي الذي تركزت فيه مشروعات العراق البحرية بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٢ ، وقد شهدت السنوات الممتدة من عام ١٩٧٣ حتى نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ عدة محاولات لتسوية مشكلات الحدود لم تحقق نجاحا بسبب إصرار العراق على تنازل الكويت عن سيادتها على جزيرة وربة وأن تؤجر له نصف جزيرة بويان لمدة ٩٩ عاما مقابل موافقته على تثبيت الحدود البرية مع الكويت .

ومع أن سنوات الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ قد تميزت بعلاقة متميزة بين البلدان خاصة وأن الكويت قدمت مساندتها للعراق إلى درجة تعريض أمنها للخطر، فإنه لم تمض أكثر من سنتين حتى نشبت أخطر أزمة في تاريخ العلاقات الكويتية العراقية أقدم العراق من خلالها على اجتياح الكويت عسكريا وإعلانها قضاء عراقياً مؤكداً حقوقه التاريخية عليها وإن كان الأمر في تقديرنا ليس مجرد إثارة حقوق تاريخية بقدر رغبة العراق في ثروة الكويت وموقعها البحري للتخلص من اختناقاته البحرية فضلا عن تأكيد موقعه كدولة خليجية رغم خطورة ما ينطوي عليه ذلك الموقف من تداعيات سياسية واقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى ليس فيما يتعلق بمستقبل منطقة الخليج العربي فحسب وإنما بمستقبل النظام العربي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة . . .